ردمد: 2961-4074
ISSN: 2961-4074

سلسلة تقارير أسبار

رقم (421)

2024م

المدارس السعودية والمناهج الأجنبية ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية

رقم الإيداع: 1446/3664

مركز أسبار
ASBAR CENTER
30 عامًا Years
منذ 1994 Since

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى:

أ. د. خالد الثبيتي

- نائب رئيس الهيئة الإشرافية :

د. فهد الغفيلي

- **د. علي الوهيبي**: الأمين العام
- **د. سكينة الشيخ** - مساعد الأمين العام
- **التحرير:**

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- **التصميم والإخراج:**

أ. صفوان يحيى مسعد

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي.	3
مقدمة.	6
دوافع أولياء الأمور نحو إلحاق أبنائهم بالمدارس العالمية.	7
مميزات البيئات التعليمية والمناهج الدراسية بالمدارس العالمية ودورها في تحفيز الطلبة وبناء شخصيتهم.	9
واقع ومستقبل مخرجات المدارس العالمية محلياً ودولياً.	12
مدى حصول المدارس العالمية على الاعتمادات الدولية، وكيفية اختيار معلميها، والبرامج التطويرية التي تقدم للكادر التعليمي والإداري.	14
تأثير المناهج الأجنبية بالمدارس العالمية على الهوية والقيم الدينية والعادات والتقاليد الاجتماعية واكتساب اللغة العربية.	16
التوأمة بين المدارس العالمية والمدارس الحكومية والأهلية.	18
دور وزارة التعليم في توسيع انتشار المدارس العالمية في مناطق المملكة.	19
خاتمة.	21
التوصيات.	22
المصادر والمراجع.	23
المشاركون.	24

المدارس السعودية والمناهج الأجنبية ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير موضوع "المدارس السعودية والمناهج الأجنبية ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية"، استناداً إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (WEBINAR) بتاريخ 6 نوفمبر 2024م بمشاركة نخبة من خبراء أكاديميين ومختصين في السياسات التعليمية والمناهج.

وتطرق المحور الأول للتقرير إلى دوافع أولياء الأمور لإلحاق أبنائهم بالمدارس العالمية؛ حيث تتنوع هذه الدوافع بين السعي لتوفير تعليم نوعي يتماشى مع رؤية المملكة 2030، وتنمية مهارات الطلاب في بيئة ثقافية متنوعة. كما تركز هذه المدارس على إتقان اللغات الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية؛ مما يعزز فرص الطلاب في سوق العمل العالمي. تسهم المدارس العالمية أيضًا في تحسين فرص الالتحاق بجامعات دولية مرموقة.

أما المحور الثاني للتقرير فتناول البيئة التعليمية والمناهج الدراسية في المدارس العالمية ودورها في تحفيز الطلبة وبناء شخصياتهم.

حيث تركز هذه المدارس على توفير بيئات تعليمية مبتكرة، تشمل مساحات تعليمية حديثة ومساحات خضراء؛ مما يعزز تفاعل الطلاب ويتيح لهم فرصًا متنوعة للنمو. تُبنى المناهج الدراسية على معايير عالمية، مثل المنهج الأمريكي والبريطاني؛ مما يسهم في تطوير مهارات الطلاب اللغوية والأكاديمية. كما تساهم الاختبارات التقييمية مثل "SAT" في قياس قدرات الطلاب وتحويل معرفتهم إلى مهارات حياتية. تسعى وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى تبني هذه التجارب العالمية لتحسين النظام التعليمي وضمان جودته بما يتماشى مع رؤية 2030.

وحاول المحور الثالث الإجابة على التحديات التي تواجه خريجي المدارس العالمية في السعودية، خاصة فيما يتعلق بمستوى اللغة العربية وفهم التراث الثقافي المحلي. ففي ظل تركيز هذه المدارس على المناهج الدولية، يعاني الطلاب السعوديون من صعوبة في التفاعل الثقافي مع تاريخهم وثقافتهم، لاسيما عندما يتعلمون المواد المتعلقة بالتاريخ السعودي والإسلامي بلغة أجنبية.

إضافة إلى ذلك، تبرز مشكلة "الانصهار الثقافي" حيث يتعرض الطلاب لمنظورات مختلفة حول قضايا تاريخية وثقافية تتعارض أحياناً مع الخلفية الثقافية والدينية للمجتمع السعودي.

في حين تطرق المحور الرابع للتقرير إلى أهمية الاعتمادات الدولية للمدارس العالمية في المملكة بالتأكيد على دورها في تحسين جودة التعليم والمناهج والبنية التحتية. يعتمد اختيار المعلمين على مؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم في تدريس المناهج العالمية، بالإضافة إلى توفير برامج تدريب مستمر. كما تسهم "هيئة تقويم التعليم والتدريب" في تقييم المدارس بشكل دوري وفق معايير شاملة تشمل القيادة والإدارة ونواتج التعلم. هذه الاعتمادات تعزز ثقة أولياء الأمور وتفتح فرصًا أكبر للطلاب في الجامعات. والمملكة تسعى لتحسين مستوى التعليم في المدارس العالمية بما يتماشى مع رؤية 2030.

وركز المحور الخامس للتقرير على تأثير المناهج الأجنبية بالمدارس العالمية على الهوية والقيم الدينية والعادات والتقاليد الاجتماعية واكتساب اللغة العربية، وتطرق لأهمية الإشراف المستمر من وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية على هذه المدارس، كما تم الإشارة إلى أهمية أن تحرص الوزارة على التأكد من تدريس مواد الهوية الوطنية بفعالية، مثل التربية الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية؛ وذلك لتعزيز انتماء الطلاب السعوديين للهوية الوطنية. بالإضافة إلى الحاجة إلى تبادل الخبرات بين المشرفين والمعلمين في المدارس المحلية والعالمية لضمان تطوير المناهج بشكل مستمر. كما يستدعي الأمر إنشاء لجان متخصصة لمراجعة المناهج والكتب الدراسية المقررة في المدارس العالمية للتأكد من توافقها مع قيم وتاريخ المملكة.

بينما اهتم المحور السادس للتقرير بالتوأمة بين المدارس العالمية والحكومية والأهلية في السعودية، فقد ركز على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات التعليمية، خاصة في مجالات تدريس اللغات والأنشطة الثقافية. في القطاع الخاص، يتم تبادل المعلمين بين المدارس العالمية والأهلية، مثل معلمي اللغة العربية والتربية الإسلامية في المدارس العالمية ومعلمي اللغة الإنجليزية في المدارس الأهلية. رغم هذه الجهود، تظل التوأمة محدودة في المملكة، ما يستدعي زيادة التنسيق بين هذه المدارس. تجربة "معادن" في الحدود الشمالية تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاعين العام والخاص؛ حيث تم تحسين مدارس حكومية عبر دعم لوجستي وتعليمي.

لتوسيع هذه التوأمة بين المدارس العالمية والحكومية والأهلية، من المهم أن تستفيد وزارة التعليم بالمملكة من ورش العمل والدورات التدريبية لتطوير المناهج وطرق التدريس، وتحقيق الاستفادة المتبادلة للمدارس من البيئات التعليمية الأخرى المتميزة.

وتناول المحور السابع للتقرير دور وزارة التعليم في توسيع انتشار المدارس العالمية في مناطق المملكة؛ بالإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن هذه المدارس تقتصر حالياً على المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والمدينة، فإن هناك حاجة ماسة لتوسيعها لتشمل المناطق الحدودية مثل تبوك وجازان.

يركز المستثمرون عادة على المدن الكبرى نظرًا للطلب المرتفع بها على المدارس العالمية، لكن رؤية 2030 تمنح وزارة التعليم فرصة لتحفيز الاستثمارات التعليمية في هذه النوعية من المدارس بمناطق أخرى.

يمكن تطبيق نموذج المدارس الأهلية التي بدأت بتقديم دبلومة أمريكية في الرياض كنموذج لتوسيع التعليم في المناطق الأخرى. وزارة التعليم تدعم هذه المبادرات عبر مركز الاستثمار الذي يشجع على إنشاء مدارس عالمية جديدة، بما يتماشى مع جهود تطوير التعليم في المملكة.

وأخيراً، عرض التقرير لخلاصة التوصيات التي تضمن أهمها تعزيز جودة التعليم في المدارس العالمية، بما يشمل تحسين مستوى المدارس ذات الأداء الأقل لضمان عدالة تعليمية لجميع الطلاب، والتركيز على تحسين إتقان الطلاب للغة العربية والدراسات الإسلامية والاجتماعية للمحافظة على الهوية الثقافية الوطنية. كما شملت التوصيات أيضًا توسيع برنامج القسائم التعليمية في المناطق التي تفتقر إلى المدارس العالمية، وتحويل المدارس العالمية إلى مبانٍ مملوكة، بالإضافة إلى تعزيز التنوع الثقافي والشراكات مع المؤسسات التعليمية الدولية، فضلًا عن الحاجة إلى تحسين البنية التحتية الرقمية وتقديم تدريب مستمر للمعلمين بهذه المدارس.

مقدمة:

المدارس العالمية هي منشآت مملوكة للقطاع الخاص أو القطاع غير الربحي مرخصة من وزارة التعليم لتقديم خدمات التعليم في مرحلة أو أكثر من مراحل التعليم وفقاً للمنهج الوطني.

وانطلاقاً من رغبة وزارة التعليم في تعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه من المشاركة في تطوير المنظومة التعليمية؛ وإيجاد ميزة تنافسية تحقق معايير الجودة في تقديم الخدمات التعليمية بأنماط حديثة؛ تخدم المخرج التعليمي وتسهيلًا للإجراءات الخاصة بالمدارس الأهلية والعالمية أعدت الوزارة تنظيمات خاصة بالمدارس الأهلية والعالمية.

1942

عدد المدارس العالمية والأجنبية في المملكة

275.756

عدد الطلاب والطالبات في المدارس العالمية والأجنبية في المملكة

والمدارس العالمية في المملكة تتركز في منطقتي الرياض والشرقية ومحافظة جدة. حيث تعمل وزارة التعليم على دعم المستثمرين في هذا المجال بعد إنشاء إدارة عامة متخصصة في منح التراخيص، وإعداد المعايير واللوائح؛ بما ينسجم مع رؤية السعودية 2030.

ووزارة التعليم هي المرجع لإصدار التراخيص والاستشارات في التعليم العالمي والأجنبي بدلًا من إدارات التعليم في المناطق، وذلك بعد إنشاء إدارة عامة للمدارس قبل التعليم الجامعي ضمن الهيكل التنظيمي لوكالة التعليم الخاص؛ بهدف دعم المستثمرين في هذا القطاع المهم، وتطوير وتنظيم حوكمة وإجراءات العمل فيه.

دوافع أولياء الأمور نحو إلحاق أبنائهم بالمدارس العالمية.

أصبح اختيار المدارس لأبناء الأسر السعودية اليوم أكثر دقة واهتمامًا، فلم يعد الهدف مقتصرًا على توفير التعليم الأساسي فقط؛ بل أصبح ولي الأمر يحرص على اختيار المدارس التي تساهم في بناء شخصية أبنائه وتنمية مهاراتهم، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 التي تشجع على تنمية رأس المال البشري والاستثمار في التعليم.

فهذه المدارس العالمية لا تقدم تعليمًا نوعيًا فقط، بل توسّع من آفاق الطلاب الثقافية والعلمية، حيث توفر بيئة تمكنهم من التفاعل مع زملاء من خلفيات ثقافية متنوعة، مما يعزز لديهم مهارات التواصل والانفتاح.

كما أن هذه المدارس تعطي الأولوية لإتقان اللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الإنجليزية، والتي أصبحت ضرورية في سوق العمل السعودي المتنامي والمترابط مع الاقتصاد العالمي. وتأتي أهمية هذا الجانب في إطار سعي المملكة لتأهيل كوادر شابة قادرة على المنافسة العالمية، ورفع كفاءة الخريجين بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. أيضًا، تُعتبر هذه المدارس منصة تمهيدية للطلاب الطموحين، حيث تزيد من فرصهم للالتحاق بجامعات دولية مرموقة، وهو ما يعد جزءًا من توجه المملكة لدعم التعليم الجامعي عالي الجودة.

ومنذ عام 1432هـ، ومع قرار وزارة التعليم السماح للطلاب السعوديين بالالتحاق بالمدارس العالمية، شهدت المملكة نموًا سريعًا وملحوظًا في أعداد هذه المدارس.

في البداية، كانت المدارس الحكومية والأهلية هي الأكثر انتشارًا، أما اليوم فقد أصبحت المدارس العالمية منتشرة في جميع أنحاء المملكة لتلبية الطلب المتزايد عليها. ووفقًا لتقارير هيئة تقويم التعليم، حققت المدارس العالمية نتائج متميزة، مما دفع العديد من أولياء الأمور السعوديين إلى إلحاق أبنائهم بها لضمان حصولهم على تعليم عالي الجودة.

وفيما يتعلق بدعم وزارة التعليم في تشجيع أولياء الأمور؛ فإنها تمنحهم حرية اختيار المدارس التي تتناسب مع أهدافهم التعليمية. كما تقدم الوزارة قسائم تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة عند عدم توفر مدرسة قريبة، مما يعزز دعمها لشرائح المجتمع المختلفة. وتقوم إدارة النشاط في الوزارة بتنظيم برامج وأنشطة تعليمية شاملة تشمل جميع المدارس بمختلف أنواعها، سواء كانت عالمية أو أجنبية أو أهلية أو حكومية، بهدف خلق بيئة تعليمية متكاملة لجميع الطلاب.

كما تتميز المدارس العالمية في السعودية بتحقيق نتائج متقدمة مقارنةً بغيرها من المدارس، إلا أن هذا لا يعني أن المدارس الأخرى أقل كفاءة.

وفي بعض الأحيان، يُلاحظ بعض الضعف في مستوى اللغة العربية والدراسات الإسلامية بين طلاب المدارس العالمية. ومع ذلك، فإن الطلاب يظهرون تميزًا كبيرًا عند المشاركة في المسابقات الوطنية، حيث يحقق العديد منهم مراكز متقدمة. وثمة مستويات مختلفة للمدارس العالمية في السعودية، من بينها الفئات A وB وC، إذ أن الفئة C غالبًا تكون في مبانٍ مستأجرة، ومستوى التعليم فيها أقل مقارنةً بمدارس الفئات الأعلى التي تديرها شركات تعليمية كبرى. وعلى الرغم من ذلك، تغيرت صورة التعليم العالمي في المملكة بشكل كبير، حيث أصبحت المباني المدرسية التي نراها اليوم تمثل المدارس العالمية، وتحوّلت العديد من المدارس الأهلية إلى مدارس عالمية لتلبية الطلب المتزايد.

وتسعى وزارة التعليم في المملكة إلى تطوير البنية التحتية للمدارس العالمية بما يتناسب مع توجهاتها لتحسين جودة التعليم، فقد أطلقت الوزارة برنامج "تدرج"، وهو برنامج يهدف إلى إنهاء استخدام المباني المستأجرة تدريجيًا.

ووفق هذا البرنامج، تلتزم المؤسسات التعليمية التي تعمل في مبانٍ مستأجرة بوضع خطة انتقالية بمدة زمنية محددة، ويتم تقييم هذه الخطة من قبل الوزارة، التي تتابع تنفيذها لضمان الانتقال إلى مبانٍ مملوكة تتيح للطلاب بيئة تعليمية متكاملة وتواكب متطلبات العصر.

برنامج "تدرج" يعكس جهود وزارة التعليم في تحقيق استدامة التعليم في المملكة، ويعزز توجهات رؤية 2030 في رفع جودة الحياة التعليمية؛ إذ أن التوجه نحو المباني التعليمية الحديثة يسهم في تحسين مستوى التعليم ويدعم الخطط الطموحة لتحسين مخرجات المدارس وجعل المملكة منارة للتعليم النوعي في المنطقة.

مميزات البيئات التعليمية والمناهج الدراسية بالمدارس العالمية ودورها في تحفيز الطلبة وبناء شخصيتهم.

تعتبر البيئة التعليمية من العناصر الأساسية التي تساهم في تناغم الطلاب مع بعضهم البعض، من خلال توفير مساحات واسعة وأفق أرحب. لقد أولت المدارس العالمية في المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بالبيئة التعليمية، مما أثر بشكل كبير على طلابها، وجعلهم يتناغمون مع بعضهم البعض من خلال توفير بيئة تعليمية غنية بالفرص والمساحات المتنوعة. إن هذه البيئة في المدارس العالمية تدعم رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تطوير التعليم وتحقيق التكامل بين المناهج العالمية ومتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي.

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 60% من طلاب المدارس العالمية يتقنون على الأقل لغتين بمستوى عالٍ؛ ما يعزز فرصهم في الحصول على مزيد من الفرص والمكاسب، وهو أمر يتماشى مع التوجهات الحديثة في المملكة نحو تطوير مهارات الطلاب اللغوية والتواصلية لتلبية احتياجات اقتصاد المستقبل.

يمثل الطلاب في المدارس العالمية امتيازًا فريدًا، إذ تُظهر التقارير أن 23% من خريجي المدارس العالمية في بريطانيا يتخرجون بمرتبة الشرف في مرحلة البكالوريوس، وفي المكسيك، يلتحق 82% من الطلاب بأفضل خمسة برامج أكاديمية، بينما في أمريكا نجد أن 39% من طلاب المرحلة المتوسطة في المدارس العالمية يحصلون على درجة اختبار قبول الجامعة قبل التخرج من المرحلة الثانوية. هذه بعض الأمثلة التي تبرز نجاح الأنظمة التعليمية العالمية في تطوير شخصية الطلاب، وهي تجارب يمكن الاستفادة منها في المملكة لتعزيز مخرجات التعليم.

في الواقع، تُعد البيئة التعليمية من العوامل الأساسية في نجاح عملية التعليم والتعلم، وتشمل جميع الظروف والعوامل التي تؤثر في هذه العملية. ويمكن تقسيم البيئات التعليمية إلى عدة أنواع: بيئات مادية مثل المباني المدرسية، والبيئة الاجتماعية داخل المدرسة، وما يرتبط بطريقة تعامل الطلاب مع بعضهم. كما تتضمن البيئة التعليمية المناهج الدراسية، أساليب التدريس، والكادر التعليمي.

المدارس العالمية في المملكة العربية السعودية قد أولت اهتمامًا كبيرًا بتوفير بيئات تعليمية متميزة؛ مما أسهم في تطور طلابها ونجاحهم. هذه البيئات ساهمت في خلق تفاعل إيجابي بين الطلاب، وأتاحت لهم مساحات واسعة للتطور، مع تقديم معامل حديثة وملاعب متنوعة. يتماشى هذا مع توجهات وزارة التعليم في السعودية التي تعمل على إنشاء بيئات تعليمية جاذبة، تدعم الابتكار وتنمية المهارات الشخصية لدى الطلاب.

أما المناهج الدراسية، فإنها تُبنى وفق أسس محددة، حيث تشمل مجموعة من المناهج المعتمدة مثل المنهج الأمريكي، البريطاني، البكالوريا الدولية، أو المناهج الخاصة بالمدارس الأجنبية كالمناهج الهندية والفلبينية. مثال على ذلك، يعتمد المنهج الأمريكي في المملكة العربية السعودية على معايير موحدة تربط المناهج من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى منهج "الجيل القادم في العلوم" الذي يعتمد على منهجية جديدة وحديثة في العلوم الرياضية. كما يتم إجراء اختبارات تقييمية مثل " SAT 1" و"SAT 2" لقياس مستوى الطلاب. المنهج البريطاني، الذي يتبع منهجية شاملة من "GRADE 9" إلى "GRADE 12"، له قبول عالمي واسع، وهو يتماشى مع معايير دولية في تطوير الطلاب.

تعتمد هذه المناهج على أسلوب تعلم مبتكر، حيث يتم توفير مواد دراسية مع دعم لوجستي إلكتروني، مما يتيح للطلاب تطوير مهاراتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير بيئات تعليمية مادية مثل المعامل والمكتبات ووسائل التعلم، فضلًا عن مساحات خضراء داخل المدارس.

تساهم هذه البيئات التعليمية في تعزيز التواصل الاجتماعي بين الطلاب، حيث يتم تشجيع حرية اتخاذ القرار والنقاش، مما يؤدي إلى تكوين شخصيات قوية لدى الطلاب، وهي ميزة تهتم بها المملكة في تحسين المهارات الشخصية والاجتماعية للطلاب بما يتماشى مع رؤية 2030.

تُعد الاختبارات التقييمية جزءًا رئيسيًا من النظام التعليمي في المدارس العالمية، مثل "SAT 1" و"SAT 2" في المنهج الأمريكي، والاختبارات التي تجرى في المنهج البريطاني. هذه الاختبارات تهدف إلى قياس مدى استيعاب الطلاب وتحويلهم للمفاهيم والمعرفة إلى مهارات حياتية.

تقييم أداء المعلم في المدارس العالمية يعتمد على كيفية انتقال المهارات والمعرفة إلى الطلاب، وليس فقط على تقييم أدائه بشكل مباشر. كما يركز التعليم على تطوير مهارات الطلاب بدلًا من تقديم المعرفة فقط، مما يعزز قدرة الطلاب على تعلم حلول جديدة وتغطية الفجوات بين المهارات المكتسبة والمهارات المطلوبة. في المملكة، تسعى وزارة التعليم إلى تبني مثل هذه النماذج التقييمية لتطوير الأساليب التعليمية وتوفير بيئات تعليمية متجددة.

كما أن المدارس العالمية منفتحة على المجتمع المحيط، حيث توفر بيئة تعليمية تتيح للطلاب التواصل مع مدارس عالمية أخرى عبر الإنترنت أو من خلال زيارات ومشاريع مشتركة، مما يعزز شخصية الطلاب ويوفر لهم فرصًا إضافية للتعلم والنمو. ينعكس هذا في المشاريع التعاونية التي تنفذها مدارس المملكة مع المدارس العالمية، في إطار تعزيز مفهوم المواطن العالمي.

نظام الاعتماد في المدارس العالمية يعتمد على قدرة المعلمين على تحسين مهاراتهم وتطوير أنفسهم، فضلًا عن تقييم طرق التدريس وأساليب تقييم الطلاب.

من المهم أن تتبنى مدارسنا العالمية هذه المعايير والتجارب الناجحة لتطوير النظام التعليمي. رغم أن بعض المدارس قد لا تلتزم بالحد الأدنى من المعايير، تسعى وزارة التعليم إلى تحقيق أهداف المدارس العالمية وتطوير النظام التعليمي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. الوزارة تهدف إلى تحسين مستوى التعليم وضمان جودة المدارس العالمية بما يتوافق مع المعايير العالمية.

تُعد المدارس العالمية إضافة قيمة للمملكة، من خلال توفير مناهج تعليمية معترف بها عالميًا، والتي تعزز مهارات الطلاب وتُعدهم للمستقبل. أحد الجوانب المهمة هو تطوير نظام اختبارات متنوع، كما هو الحال في بعض البلدان مثل فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة، حيث يتم استخدام اختبارات تشخيصية وتكوينية ونهائية لقياس تقدم الطلاب بشكل دقيق.

وأخيرًا، نجد أن تطوير المناهج الدراسية في المملكة يجب أن يأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي والخصوصيات المحلية في كل منطقة، مما يضمن توفير تعليم متنوع يناسب احتياجات جميع الطلاب، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والتوجهات المجتمعية لكل منطقة من مناطق المملكة.

واقع ومستقبل مخرجات المدارس العالمية محلياً ودولياً.

تعتمد المدارس العالمية في المملكة العربية السعودية وعلى مستوى العالم على مناهج دولية متنوعة، تسهم في تعزيز مفهوم المواطنة العالمية وتوسيع مدارك الطلاب نحو ثقافات متعددة وعقلية منفتحة على العالم. وقد خطت وزارة التعليم السعودية خطوات جادة في دمج الهوية الوطنية داخل هذه المدارس، لتعزيز ارتباط الطلاب السعوديين بثقافتهم الوطنية إلى جانب الانفتاح على العالم.

تشير الإحصاءات إلى أن نحو 60% من طلاب المدارس العالمية يحققون مستويات متقدمة في لغتين على الأقل، مما يمنحهم مزايا عديدة، كفرص التوظيف الأفضل مستقبلًا. ووفقاً لتقرير صادر عن مجلة الإيكونوميست، يحظى خريجو المدارس العالمية بفرص وظيفية أعلى بنسبة 15% مقارنة بزملائهم أحاديي اللغة، بالإضافة إلى ارتفاع رواتبهم بنسبة تتراوح بين 20% و30%، ما يبرز قيمة المهارات اللغوية والناعمة المكتسبة من التعليم الدولي، والتي أصبحت محط تقدير من قبل أرباب العمل في السعودية والعالم.

وعلى صعيد التفكير الناقد، حقق خريجو المدارس العالمية مستويات أعلى في التقييمات الخاصة بهذا المجال بنسبة 10% إلى 20%، ويمارس نحو 30% من طلاب هذه المدارس أدواراً قيادية في الأنشطة الطلابية والمنظمات التطوعية. كما أن خريجي بعض المدارس العالمية في الشرق الأوسط، التي تمتد شبكاتها لتشمل دولًا عربية، يستفيدون من شبكة علاقات واسعة في مختلف القطاعات، وهو ما يعزز فرصهم في الارتباط بالمجتمع السعودي.

ورغم هذه الإيجابيات، إلا أن هناك تحديات تواجه خريجي المدارس العالمية في المملكة، من أبرزها ضعف مستوى اللغة العربية، حيث يُعتقد أن هذه المدارس تخدم غير الناطقين بالعربية بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، يواجه الطلاب السعوديون صعوبة في فهم التاريخ السعودي والإسلامي عندما يزورون المواقع التاريخية؛ إذ غالباً ما يتم تقديمها لهم باللغة الإنجليزية، مما يحد من قدرتهم على التفاعل الثقافي العميق مع تراثهم. وتعتبر هذه العقبة واضحة في مهارات القراءة والكتابة باللغة العربية، وكذلك في القدرة على التعبير الشفهي السلس باللغة الأم.

إضافةً إلى ذلك، تواجه المدارس العالمية في السعودية تحدياً ثقافياً، يتمثل في تأثير "الانصهار الثقافي" على الطلاب؛ حيث يتلقون مناهج دولية تتناول موضوعات من منظور مختلف عن تاريخ وثقافة المملكة، مثل الحروب الصليبية وتاريخ المملكة العربية السعودية. ويتعين على أولياء الأمور السعوديين بذل جهد إضافي في توضيح هذه الموضوعات لأبنائهم بما يتوافق مع الخلفية الثقافية والدينية للمجتمع.

ويعد ارتفاع تكاليف المدارس العالمية عائقاً آخر أمام الطلاب السعوديين، حيث تتراوح رسومها بين 10,000 و50,000 دولار سنوياً. وبسبب هذه الرسوم المرتفعة، يفتقر العديد من الطلاب لفرصة التفاعل مع مختلف شرائح المجتمع، إذ ينحصر تواصلهم غالباً مع زملاء من طبقة اقتصادية مماثلة، مما يقلل من عمق تفاعلهم المجتمعي ويؤثر على اندماجهم مع فئات المجتمع الأخرى.

بالإضافة إلى هذه التحديات، يُلاحظ أن خريجي المدارس العالمية في الشرق الأوسط يميلون للتركيز على مجالات الطاقة والنفط والغاز والتمويل والضيافة، وهي مجالات محورية للاقتصاد السعودي والخليجي. في المقابل، يركز خريجو المدارس العالمية في مناطق أخرى من العالم على مجالات التقنية والرعاية الصحية والابتكار وريادة الأعمال، وهي مجالات تتسق مع رؤية المملكة 2030 التي تسعى لتعزيز الابتكار في القطاعات غير النفطية.

أيضاً، يبرز اختلاف آخر يتمثل في التنقل المهني؛ إذ يميل خريجو المدارس العالمية في الشرق الأوسط، بما في ذلك السعودية، إلى العمل خارج بلدانهم بعد التخرج، بسبب تزايد أعداد المغتربين في المنطقة، بينما يميل خريجو مدارس مثل الصين وكوريا إلى الاستقرار والعمل في بلدانهم. وفيما يتعلق بالمهارات الاجتماعية والعاطفية، تركز المدارس العالمية في السعودية على تنمية القيم المجتمعية وتقوية الروابط بين الأفراد، بينما تعطي المدارس في مناطق أخرى من العالم الأولوية لتنمية المهارات الشخصية.

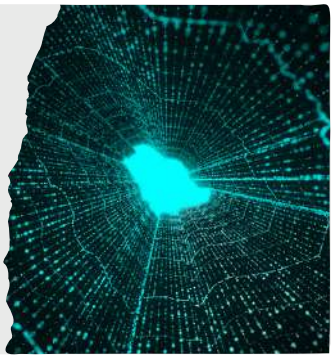

تسعى السعودية حالياً إلى تطوير سياسات تعليمية توازن بين تعزيز الهوية الوطنية والانفتاح على العالم، مما قد يدعم خريجي المدارس العالمية لتجاوز هذه التحديات، ويعزز من قدرتهم على خدمة المجتمع السعودي والمشاركة في بناء اقتصاد وطني يتسم بالتنوع والانفتاح.

مدى حصول المدارس العالمية على الاعتمادات الدولية، وكيفية اختيار معلميها، والبرامج التطويرية التي تقدم للكادر التعليمي والإداري.

تبرز أهمية آليات التعليم والمناهج والمرافق والأنشطة والتدريب المستمر للمعلمين في المدارس العالمية في البيئة السعودية؛ مما يعزز من فرص حصولها على الاعتماد، ويمنح أولياء الأمور ثقة أكبر في إلحاق أبنائهم بها.

يعتمد حصول المدارس على الاعتماد على جودة التعليم، وتوفر مناهج مناسبة، وبنية تحتية ملائمة، إضافة إلى التدريب المستمر للمعلمين؛ مما يزيد من ثقة أولياء الأمور في اتخاذ قرار إلحاق أبنائهم بها.

في الواقع، يعتبر الاعتماد عنصرًا حيويًا، إذ يمنح أولياء الأمور والطلاب الثقة بالتزام المدرسة بالمعايير الأكاديمية. كما يفتح للطلاب فرصًا أوسع للقبول بالجامعات.

عندما كانت وزارة التعليم تشرف على المدارس العالمية التي تطبق المنهج الأمريكي، كانت تطلب اعتمادًا لخمس سنوات، لكنها قررت لاحقًا أن يكون التقييم دوريًا لتقليل الفجوة بين فترات التقييم.

هناك العديد من الجهات المانحة للاعتمادات، وأبرزها "هيئة التقويم والاعتماد المدرسي السعودي"، إضافة إلى مجلس المدارس الدولية (CIS)، ومجلس مدارس المملكة المتحدة، ومنظمة البكالوريا الدولية، ورابطة المدارس والكليات في نيو إنجلاند NEW ENGLAND، واعتماد البكالوريا الدولية (IB).

ولا ينصب الاعتماد فقط على المدرسة، بل يشمل أيضًا التعليم والمناهج، التي يجب أن تكون متوافقة مع المعايير. كما ينبغي أن تفي المرافق والبنية التحتية بالمتطلبات، حيث قد لا تحقق المدارس الصغيرة أو المستأجرة تلك المعايير. أما الأنشطة اللاصفية، فيجب أن تكون متناسبة مع المنهج، بالإضافة إلى توافر مؤهلات أكاديمية مناسبة للعاملين في المدرسة، من المدير إلى المعلمين، وأن يكون لديهم الخبرة اللازمة في التدريس وفق المنهج العالمي، فضلًا عن المهارات الشخصية والمهنية والتدريب المستمر.

في هذا السياق، تقوم "هيئة تقويم التعليم والتدريب" بدور بارز، حيث أعلنت مؤخرًا عن المعايير بشكل واضح. فمثلًا، تُعتبر المدارس التي تحصل على أقل من 50% في مرحلة التهيئة، ومن 50 إلى 75% في مرحلة الانطلاق، ومن 75 إلى 90% في مرحلة التقدم، وأكثر من 90% في مرحلة التميز. ويمتاز هذا التقييم بنقله للتجارب العالمية ووضعها ضمن إطار وطني متميز، حيث قُسمت المعايير إلى القيادة والإدارة المدرسية، ونواتج التعلم، والتعليم والتعلم، والبيئة المدرسية، ليشكل تقييمًا شاملًا يجمع بين الأصالة والتجديد.

وفيما يخص الاعتمادات، فقد كان التقييم يتم كل خمس سنوات، لكن الوزارة وجدت هذا التقييم متأخرًا، ففرضت تقييمًا دوريًا لتقليل الفجوة وإظهار نواتج التعلم بشكل أقوى، ولتضمن الشركة المشغلة للمدرسة الحرص الأكبر على التطوير المستمر.

عملية الاعتماد تشمل وضع الخطط من أول يوم دراسي وتحديثها باستمرار، وعند قدوم فريق التقييم للاعتماد، يقومون بسؤال الطلاب عن رؤية ورسالة المدرسة، ويتواصلون مع أولياء الأمور عشوائيًا لمعرفة رؤيتهم عن المدرسة، ومن ثم يقيّمون باقي المعايير التي تؤهل المدرسة للاعتماد.

في الواقع، فإن كثير من القائمين على المدارس العالمية اليوم هم خريجو المدارس الحكومية التابعة لوزارة التعليم، رغم ذلك، نجد أن المدارس العالمية قد حققت نجاحًا ملموسًا يسهم في تقديم قصة نجاح يمكن محاكاتها لتحسين مستوى خريجي المدارس الحكومية. لقد وصل خريجو المدارس الحكومية إلى مراتب عليا ونجاحات مهمة، ومع هذا، تبقى هناك فرصة كبيرة لتطوير العملية التعليمية بشكل أكبر. وفي هذا الإطار فإن "هيئة تقويم التعليم والتدريب" على سبيل المثال تقدم دورًا مميزًا وتعمل على إعداد مناهج متطورة تهدف إلى تحسين مستوى التعليم وتحقيق معايير عالية للجودة.

وخلال شهر أكتوبر 2024، أعلن معالي الدكتور خالد بن عبدالله السبتي، رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب، ومعالي وزير التعليم أ. يوسف بن عبد الله البنيان عن اجتياز أول دفعة من المدارس للتقييم بنجاح. يمثل هذا الإعلان خطوة مهمة في تطوير النظام التعليمي الحكومي وتأكيدًا على إمكانية تحقيق المزيد من الإنجازات في هذا المجال، مما يضع نموذجًا طموحًا يمكن أن يسهم في الارتقاء بمستوى التعليم ومخرجاته.

مدارسنا بفضل الله قوية ومتميزة وتحتوي على قصص نجاح عظيمة، لكننا نتطلع إلى المزيد بما يتماشى مع رؤية المملكة وطموح سمو ولي العهد لتحقيق مستويات أعلى. والهدف هو الاستفادة من خبرات المدارس العالمية وإدارتها ومناهجها بما يتوافق مع الواقع السعودي.

التحدي الذي نرغب في معالجته الآن هو أن المملكة العربية السعودية أصبحت وجهة جذب كبيرة، خاصة في مدينة الرياض في ظل رؤية 2030؛ ما يستلزم توافر مدارس عالمية تواكب هذا الحراك وتلبي تطلعات الراغبين في الاستثمار أو الإقامة بالمملكة.

تأثير المناهج الأجنبية بالمدارس العالمية على الهوية والقيم الدينية والعادات والتقاليد الاجتماعية واكتساب اللغة العربية.

يعود اهتمام المملكة بالتعليم العالمي إلى عام 1418 هـ، حين سُمح للطلاب بالدراسة في مدارس الجاليات، تلا ذلك السماح للطلاب السعوديين بالالتحاق بالمدارس العالمية عام 1432 هـ. وقد شهدنا منذ ذلك الوقت إقبالًا متزايدًا على هذه المدارس، خاصة مع تطبيقها لمناهج دولية متنوعة تشمل مناهج بريطانية وأمريكية وأخرى تابعة لسفارات وجاليات معينة كالهندية والفلبينية.

لكن بمرور الوقت أصبح من الملاحظ أن المدارس العالمية في المملكة العربية السعودية تواجه تحديات تتعلق بضعف مستوى اللغة العربية، إذ تركز هذه المدارس غالبًا على غير الناطقين بالعربية أكثر من الناطقين بها، مما قد يؤثر سلبًا على اللغة الأم. استجابةً لذلك، عملت وزارة التعليم على تطبيق مواد الهوية الوطنية في المدارس الأجنبية لتعزيز القيم الوطنية والدينية، وتثبيت الهوية الثقافية السعودية بين الطلاب.

نظرًا لارتكاز المناهج المعتمدة بالمدارس العالمية على ثقافات دولية ومنظمات تعليمية عالمية، فإنها غالبًا ما تُدرَّس باللغة الإنجليزية، مما يعزز مفهوم "المواطنة العالمية" ويسهم في تنشئة الطلاب على فكر عالمي متعدد الثقافات. إلا أن هذه البيئة الغنية متعددة الثقافات تستدعي اهتمامًا متزايدًا بتعزيز الهوية السعودية وقيمها، حتى لا تضيع بين التنوع الثقافي. ولذلك، سعت وزارة التعليم إلى تطبيق مواد الهوية الوطنية في جميع المدارس العالمية والأجنبية، بحيث تتضمن هذه المواد:

الدراسات الإسلامية: لتعميق مبادئ العقيدة الإسلامية لدى الطلاب المسلمين، وتعريف الطلاب غير المسلمين بالقيم الإسلامية كثقافة.

اللغة العربية: للحفاظ على اللغة الأم كجزء من هوية الطالب، وتعزيز مستوى الكفاءة اللغوية لدى الطلاب السعوديين وغير السعوديين.

الدراسات الاجتماعية: لتمكين الطلاب من التعرف على تاريخ المملكة العربية السعودية وجغرافيتها وقيمها الاجتماعية.

بعد اعتماد وزارة التعليم لهذه المناهج، تم ملاحظة تحسن ملحوظ في مستوى اللغة العربية لدى الطلاب، خاصةً أولئك الذين جاءوا من خارج المملكة وكانوا يواجهون صعوبة في الكتابة بالعربية. من الضروري الاستمرار في التركيز على تعليم اللغة العربية والتربية الإسلامية، مع التأكيد على ضرورة التزام المدارس العالمية بتطبيق هذه التوجيهات.

كذلك، من المهم الإشادة ببعض المبادرات المتميزة لعدد من المدارس العالمية في المملكة، مثل مدارس الظهران الأهلية، التي لها تجربة مميزة في التعليم ثنائي اللغة (العربية والإنجليزية)، مما يعزز التكامل بين الثقافتين، وتمنح الطلاب فرصة أكبر للارتباط بلغتهم الأم وهويتهم الثقافية، حتى عند دراسة مواد علمية كالرياضيات والعلوم. ويعد هذا التوجه أساسًا لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ الانتماء للغة والثقافة السعودية.

وبالنظر إلى مستقبل التعليم في المملكة، يمكن أن نسعى إلى تطوير "بكالوريا سعودية" خاصة بنا، بحيث تعكس المناهج السعودية قيم وتاريخ المملكة، وتكون قادرة على المنافسة عالميًا، وتصلح للتطبيق في كل من المدارس المحلية والدولية.

لضمان تحقيق هذه الأهداف، يجب أن تحرص المدارس العالمية على تطبيق مواد الهوية الوطنية، وذلك من خلال خطط تعليمية سليمة، بحيث يكون لها تأثير إيجابي على الطالب. وقد استقطبت وزارة التعليم مشرفين متخصصين من مجالات اللغة العربية والدراسات الإسلامية والاجتماعية للإشراف على هذه المواد وتقييم نتائجها. ويهتم هؤلاء المشرفون بمساعدة الطلاب غير الناطقين بالعربية من خلال خطط علاجية، لضمان فهمهم للغة والثقافة السعودية بشكل أعمق.

كذلك، من الضروري استمرار إشراف وزارة التعليم على المدارس العالمية، وتكثيفه من أجل:

- التأكد من تدريس مواد الهوية الوطنية بفاعلية، بما يشمل التربية الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية.
- تعزيز انتماء الطلاب السعوديين، الذين يمثلون أكثر من 75% من طلاب المدارس العالمية، للهوية الوطنية.
- تبادل الخبرات بين المشرفين والمربين في المدارس العالمية والمحلية لتطوير المناهج بشكل مستمر.

كما أن بعض الكتب والمناهج المستخدمة في المدارس العالمية قد تحتوي على معلومات قد لا تكون دقيقة أو مناسبة لتاريخ المملكة وقيمها، لذا يستدعي ذلك إنشاء لجنة متخصصة لمراجعة هذه المناهج وتصحيحها إن لزم الأمر. بناءً عليه، ثمة ضرورة لاستمرار وزارة التعليم في المتابعة الدقيقة للمدارس العالمية داخل المملكة، والإشراف بعمق على المواد الدراسية للحفاظ على هوية وقيم المجتمع السعودي.

التوأمة بين المدارس العالمية والمدارس الحكومية والأهلية.

يُطرح تساؤل رئيسي حول إمكانية تحقيق شراكة فعّالة بين المدارس الحكومية والمدارس الأجنبية، بهدف تعظيم الاستفادة من هذا التعاون. يمكن للمدارس الحكومية التي تعتمد اللغة العربية أن تتعاون مع المدارس الدولية، مما يسهم في تعزيز الفائدة التعليمية لجميع الأطراف المعنية.

في القطاع الخاص، توجد بالفعل توأمة بين بعض المدارس الأهلية والخاصة والمدارس العالمية، مع تبادل خبرات في تدريس اللغات. على سبيل المثال، معلمو اللغة العربية في المدارس الحكومية والأهلية يقومون بتدريس طلاب المدارس العالمية اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية، بينما يقوم معلمو اللغة الإنجليزية في المدارس العالمية بتدريس المواد في المدارس الأهلية. كما أن هناك تعاونًا في الأنشطة الرياضية مثل كرة القدم، مما يعزز التبادل الثقافي والتربوي بين المدارس المختلفة.

من الممكن أن يقوم فريق الإشراف في المدارس العالمية بتنظيم دورات وورش عمل تجمع المعلمين من المدارس الحكومية والعالمية والأهلية، بهدف تعزيز التعاون المهني وتبادل التجارب التعليمية. ومع ذلك، في الواقع، لا توجد توأمة حقيقية بين هذه المدارس على النحو المطلوب في المملكة، حيث يظل التنسيق محدودًا.

ما نأمل فيه هو تحقيق استفادة متبادلة أكبر بين المدارس الحكومية والمدارس العالمية بما يخدم النظام التعليمي في السعودية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تجربة مميزة في الحدود الشمالية، حيث تعاونت شركة "معادن" مع مدارس جامعة البترول لاختيار مدرسة حكومية قائمة كما هي بمبناها. تم استقطاب المعلمين المتميزين في المنطقة وتقديم مكافآت شهرية لهم بجانب رواتبهم الحكومية. تم تحسين المدرسة من خلال تجهيزها بالأثاث والأدوات الحديثة، ما أسهم في تحسين مستوى المدرسة من ناحية البنية التحتية.

تولت شركة "معادن" تقديم الدعم اللوجستي، بينما كانت مدارس جامعة البترول مسؤولة عن الإشراف على الجانب التعليمي. هذه التجربة تبرز نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاع العام والخاص في المملكة، ويمكن أن يكون نموذجًا يحتذى به في باقي المناطق.

من الضروري أن تستفيد وزارة التعليم من الخبرات الموجودة في المدارس العالمية من خلال ورش العمل والدورات التدريبية، لتعزيز التوأمة بين المدارس الحكومية والمدارس العالمية. مثل هذه التوأمة تسهم في تبادل التجارب التعليمية بين القطاعين العام والخاص، مما يعزز الابتكار في المناهج والطرق التدريسية، ويسهم في رفع مستوى التعليم في المملكة.

دور وزارة التعليم في توسيع انتشار المدارس العالمية في مناطق المملكة.

يُلاحظ في سياق جهود وزارة التعليم لتوسيع نطاق المدارس العالمية أن هذه المدارس تقتصر حالياً على الرياض وجدة والمدينة وبعض المدن الكبرى الأخرى. مما يثير التساؤل: لماذا لا يتم توسيع انتشار هذه المدارس لتشمل المناطق الحدودية مثل تبوك، عرعر، حفر الباطن، جيزان، ونجران؟ وما سبب اقتصارها على المدن الكبرى فقط، رغم النمو المتسارع الذي تشهده المملكة في مختلف القطاعات، مما يستدعي تطوير التعليم في كافة المناطق؟

كما هو معروف، فإن المدارس العالمية مملوكة لمستثمرين، ومن الطبيعي أن يركز المستثمرون على الرياض باعتبارها العاصمة والمركز الاستثماري الكبير، بالإضافة إلى المنطقتين الشرقية والغربية، وهما الأكثر جذباً للاستثمارات. ومع وجود مدارس أهلية في المنطقة الشمالية والجنوبية، قد تكون رغبة السكان في هذه المناطق في الإقبال على المدارس العالمية أقل، مما يدفع المستثمرين إلى التركيز على المدن الكبرى. لكن مع الانفتاح الاقتصادي والتنموي الذي تشهده المملكة في ظل رؤية 2030، يمكن للوزارة أن تكون المحفز الرئيس لنقل المدارس العالمية إلى باقي المناطق، بالنظر إلى أن التنمية تشمل جميع مناطق المملكة، وأن التعليم يشكل أحد محاور هذه الرؤية.

من الممكن أن تبدأ التجربة كما حدث مع المدارس الأهلية في الرياض، التي قدمت دبلومة أمريكية في البداية. ربما يمكن تطبيق هذا النموذج في المناطق الشمالية أو الجنوبية أو في أي منطقة أخرى، بحيث يبدأ المستثمرون بتقديم الدبلومة الأمريكية لجذب الطلاب وأولياء الأمور، ثم تتوسع المدارس العالمية كما حدث في الرياض. هذه المبادرة تتماشى مع التوجه الوطني لتوسيع فرص التعليم المتميز في جميع المناطق، حيث أن التعليم ليس محصوراً في المناطق الكبرى فقط بل يجب أن يكون متاحاً للجميع. وبدور وزارة التعليم، يمكن تحفيز المستثمرين على نشر التعليم المتميز وتشجيعهم للاستثمار في هذا النوع من التعليم.

ووفقاً لتقارير هيئة تقويم التعليم والتدريب، فقد تم ملاحظة أن العديد من المدارس العالمية والمديرين بها قد حققوا مراكز متقدمة؛ مما يعد من أكبر الحوافز للمستثمرين للتوسع في مناطق أخرى. هذا يعكس تقدم المملكة في تحسين جودة التعليم ورفع المعايير التي تساعد على جذب الاستثمار في قطاع التعليم، وبحيث يحصل الطلاب في المناطق الأخرى على نفس الفرص التعليمية التي يحصل عليها الطلاب في الرياض وجدة والدمام والخبر. وبدلًا من اقتصار هذه الفرص على المدن الكبرى، يمكن للطلاب في أبها، تبوك، جازان، نجران، وحفر الباطن أن يحصلوا على نفس المميزات. هذه الخطوة تساهم في تحقيق العدالة التعليمية وتوفير فرص متساوية للجميع، خاصة في إطار رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تطوير جميع مناطق المملكة وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

وزارة التعليم تدعم توجه نشر المدارس الدولية في مختلف مناطق المملكة، ولديها مركز للاستثمار يشجع المستثمرين على تنفيذ هذا التوجه. كما أن مركز الاستثمار يعمل بالتعاون مع كافة الوزارات المعنية على دعم افتتاح المزيد من المؤسسات التعليمية التي ترفع مستوى التعليم في المملكة، مما يساهم في تقليل الفجوة التعليمية بين المناطق المختلفة.

من النقاط المهمة أيضاً مسألة قبول الطلاب في الجامعات، حيث كان القبول يقتصر على طلاب الرياض فقط. لكن في العام الماضي، تم إصدار قرار يتيح لأي طالب التقدم لأي جامعة في المملكة، وهو ما سيفتح المجال لافتتاح المزيد من المدارس العالمية في جميع المناطق. بحيث يتنافس الطلاب من جيزان وجدة والرياض وأبها مع غيرهم من الطلاب في الجامعات الكبرى مثل جامعة الملك سعود وجامعة البترول والمعادن. هذا القرار يعكس رؤية المملكة نحو توحيد الفرص التعليمية وفتح المجال لجميع الطلاب لتحقيق طموحاتهم في التعليم العالي، بغض النظر عن المنطقة التي يأتون منها.

وتعد بعض المناطق مثل جازان، التي تحتوي على مدن صناعية، من المناطق المستهدفة لزيادة عدد المدارس العالمية. كما أن المناطق الصناعية الأخرى، مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، تستقطب المزيد من الاستثمارات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على المدارس العالمية. في تبوك، يجري العمل على افتتاح المزيد من المدارس العالمية، وكذلك في ينبع. هذه المبادرات تدعم التوسع في التعليم وتواكب النمو السكاني والاقتصادي في تلك المناطق.

نحن متفائلون بمستقبل مشرق، ونؤمن بأن التجارب الناجحة ستستمر في التوسع والنمو. في غضون 10 سنوات، نتوقع أن يختلف حديثنا عن المدارس العالمية في المملكة بشكل كبير عن الوضع الحالي، وذلك لأن التعليم يمثل جزءًا أساسيًا من مسيرة التنمية في المملكة على جميع الأصعدة. تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تطوير التعليم ليتماشى مع متطلبات العصر الجديد، ويسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تحسين جودته وتوسيع فرصه في جميع مناطق المملكة.

خاتمة.

تمثل المدارس العالمية جزءًا مهمًا من مسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث تسهم في تنوع الخيارات التعليمية التي تتيح للطلاب فرصة التعلم بأساليب مبتكرة ومتطورة. من خلال هذه المدارس، يمكن أن يحصل الطلاب على تعليم متوازن يجمع بين المعايير العالمية والقيم المحلية؛ مما يعزز من قدرتهم على التفاعل مع ثقافات مختلفة ويعدهم لمواجهة تحديات المستقبل. إن تزايد عدد هذه المدارس في المملكة يعكس التزامها بتقديم تعليم متنوع يواكب التغيرات العالمية، ويوازي في الوقت نفسه التوجهات الوطنية الرامية إلى تطوير النظام التعليمي بما يتماشى مع رؤية 2030.

التوصيات.

1) استمرار قيام وزارة التعليم بإجراء تقييمات دورية للمدارس العالمية لضمان الالتزام بالمعايير التعليمية المعتمدة في المملكة، مما يشجع المدارس على تحسين أدائها وتطوير برامجها التعليمية بشكل مستمر، مع التركيز على دعم المدارس التي تحتاج إلى تحسين مخرجاتها التعليمية، وذلك لضمان تقديم تعليم متميز، وتحقيق العدالة التعليمية وتوفير فرص متساوية لجميع الطلاب في مختلف مناطق المملكة.

2) أن تركز وزارة التعليم على متابعة مدى التزام المدارس العالمية بتحسين مستوى إتقان الطلاب للغة العربية وتعزيز فهمهم للدراسات الإسلامية. هذا سيساعد الطلاب على الحفاظ على هويتهم الثقافية من خلال برامج تعليمية تركز على اللغة العربية والدراسات الإسلامية، بما يتماشى مع الهوية الوطنية السعودية.

3) أن تعمل وزارة التعليم على تعزيز التواصل مع أولياء الأمور وتوفير برامج توعوية وتنظيم ورش عمل من شأنها مساعدتهم في اتخاذ قرارات مدروسة بشأن مستقبل أبنائهم على نحو يعزز التعاون بين الأسرة والمدرسة، ويسهم في تحسين البيئة التعليمية بالمدارس العالمية والحكومية والأهلية على حد سواء.

4) دراسة إمكانية توسيع برنامج القسائم التعليمية ليشمل مزيدًا من الطلاب، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى المدارس العالمية؛ مما يتيح للطلاب من جميع الفئات المجتمعية، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، الحصول على فرص تعليمية في مدارس عالمية، ويعزز التكافؤ في الفرص التعليمية.

5) تسريع تنفيذ برنامج "تدرج" لتحويل المدارس العالمية إلى مبانٍ مملوكة بدلًا من المستأجرة. هذا التحول سيحسن بيئة التعلم ويعزز الاستدامة، مما يضمن بيئة تعليمية مناسبة للطلاب في البيئة السعودية.

6) تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية الدولية وتشجيع المدارس العالمية في السعودية على تبني الابتكار من خلال التعاون مع مؤسسات تعليمية مرموقة، مما يساهم في تطبيق أفضل الممارسات التعليمية.

7) استمرار جهود وزارة التعليم لتعزيز البنية التحتية الرقمية في المدارس العالمية من خلال توفير الأدوات التقنية الحديثة والمناهج الرقمية، مما يدعم تقديم تعليم عصري يواكب التطور التكنولوجي ويجهز الطلاب لسوق العمل السعودي والعالمي.

8) مراعاة توفير بيئة تعليمية متكاملة بالمدارس العالمية بالمملكة تشمل جميع العناصر المادية، الاجتماعية، والرقمية؛ مما يساهم في تطوير مهارات الطلاب ويحفزهم على التفاعل الإيجابي مع بيئتهم التعليمية.

9) مواكبة المناهج الأجنبية بالمدارس الدولية لاحتياجات المجتمع السعودي من خلال تطوير مناهج دراسية تدمج بين الأساليب العالمية والقيم الوطنية السعودية، مما يساعد في الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية.

10) تبني المدارس العالمية لأساليب تقييم شاملة تتضمن اختبارات تشخيصية وتكوينية تركز على مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، بما يتناسب مع المعايير الأكاديمية العالمية مع مراعاة خصوصيات النظام التعليمي في السعودية.

11) دعم المعلمين في المدارس العالمية من خلال برامج تدريبية مستمرة تهدف إلى تحسين جودة التعليم وزيادة مهارات المعلمين في تقديم تعليم مبتكر ومؤثر.

12) تشجيع التعاون بين وزارة التعليم والقطاع الخاص لدعم تطوير النظام التعليمي، من خلال مشاريع مشتركة تهدف إلى تحسين البنية التحتية للمدارس الحكومية والابتكار في طرق التعليم.

13) أن تركز وزارة التعليم على تعزيز اعتماد المدارس العالمية من هيئات اعتماد دولية معروفة لضمان تقديم تعليم عالي الجودة يتماشى مع المعايير العالمية، مما يعزز من مكانة التعليم في السعودية.

المصادر والمراجع

1. استند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (Webinar) بعنوان: "المدارس السعودية والمناهج الأجنبية ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية" بتاريخ 6 نوفمبر 2024م.
2. العتيبي، محمد بن عيد بن مثيب. (2020). مدارس الجاليات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية لكلية التربية، جامعة أسيوط، مج 26، ع3، 415-430.
3. مشروع لائحة تنظيم المدارس الخاصة في المملكة العربية السعودية. (2022). https://eparticipation.my.gov.sa/e-consultations/consultations/legal/legal-consultation-24788/
4. لائحة المدارس الأجنبية في المملكة العربية السعودية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (26) وتاريخ 4/7/1418هـ.
5. حدادة، علي. (2019). تحديث المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات الثورة الرقمية الثانية. اتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية.
6. حماد، وحيد شاه بور. (2015). المدارس الدولية في المملكة العربية السعودية وحتمية المواءمة بين ثقافة تربوية أجنبية وبيئة تربوية محافظة: دراسة تحليلية. مستقبل التربية العربية، مصر، مج 22، ع 97، 98، 291-365.
7. اللجنة الوطنية للتدريب والتعليم الأهلي. (2022). دراسة الوضع الراهن لقطاع التعليم الأهلي والعالمي في المملكة العربية السعودية. اتحاد الغرف السعودية.
8. المغذوي، عادل بن عايض. (2020). دور المناهج التعليمية في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية لدى طلاب التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، ع 36، 95 - 106 .
9. الناجى، عبدالسلام بن عمر. (2014). منهجية وآليات دمج المهارات ضمن مناهج التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية، مج 11، ع 1، 69 - 40 .
10. الدوسري، إبراهيم والبشير، علي أحمد. (2009). تقويم مناهج التعليم قبل المدرسي بمنطقة الدمام التعليمية العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.
11. القحطاني، محمد بن حسن بن سعيد آل سفران، ومطرى، إدريس بن علي إدريس. (2020). تقويم منهج الصف الرابع الابتدائي في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير مناهج الدول المتقدمة في الدراسة الدولية للتقدم في القراءة. مجلة التربية، ع 186، ج 3، 521 - 557 .
12. الحربي، خليل بن عبدالرحمن، و درندرى، إقبال بنت زين العابدين. (2016). تقويم البرامج التعليمية الدولية في المدارس الاهلية السعودية باستخدام نموذج روسي وزملائه للتقويم. مجلة العلوم التربوية، مج 28، ع 2، 317-347.
13. الحازمي، أماني بنت سليمان، و العويضي، وفاء بنت حافظ بن عشيش. (2021). تطور مناهج اللغة العربية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج 5، ع 20، 124-135.
14. المطرودي، عزيزة عبدالله. (2023). تطوير مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية وأثره في نتائج الاختبارات الدولية مقارنة بتجارب إنجلترا وفنلندا وسنغافورة. مجلة المناهج وطرق التدريس، مج 2، ع 15، 33-47.
15. الإدارة العامة للمناهج. (1999). استشراف مستقبل مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية. اللقاء السنوي الثامن للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، الرياض: الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية وجامعة الملك سعود، 1 - 49.
16. العامر، إبراهيم بن أحمد بن عبدالعزيز. (2008). تقويم عمليات تطوير المناهج الدراسية في التعليم العام للبنين بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة والخبرات العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

المشاركون*

- د. **عبدالرحمن علوي –** متخصص في المناهج ومشرف على مدارس "مداك" في المدينة المنورة.
- د. **مرعي الوادعي –** مدير عام النشاط الطلابي بوزارة التعليم سابقاً وخبير في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي.
- أ. **محمد الفالح –** مشرف وزاري، مكتب التعليم العالمي والأجنبي بالرياض، وزارة التعليم.
- د. **خالد بن دهيش –** مدير الندوة، وكيل وزارة التعليم سابقاً، عضو ملتقى أسبار.

- **تحرير التقرير**: د. إبراهيم إسماعيل عبده

ملتـقى أسبـار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com